

Distr.: General
5 August 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون
البند ١١٩ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*
حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة
من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في ميانمار مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة التقرير المؤقت الذي أعده
باولو سيرجيو بينيرو، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في
ميانمار، وفقاً لقرار اللجنة ١٢/٢٠٠٣ ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٣/٢٠٠٣ —
(انظر E/2003/23 (Part I)، الفصل الأول، الفرع بء، مشروع المقرر ٢).



التقرير المؤقت للمقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار

موجز

يستند هذا التقرير إلى نتائج الزيارة الخاصة التي قام بها المقرر الخاص إلى ميانمار في آذار/مارس ٢٠٠٣ والمعلومات التي تلقاها حتى ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣. وقد قطع المقرر الخاص هذه الزيارة حين اكتشف جهاز تنصت يعمل في الغرفة التي كان يُجري فيها مقابلات مع السجناء السياسيين.

وأثناء هذه الزيارة، لاحظ المقرر الخاص عدم إحراز تقدم في عملية الحوار بين الحكومة والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية واكتشف دلائل مقلقة على تلاشي الثقة بين الطرفين. ومع أنه أشار إلى ضرورة التعجيل بمعالجة تلك الحالة الآخذة في التدهور، فإن إرهابات انسداد الأفق فيما يتعلق بالحوار والتوترات السياسية المتصاعدة ساهمت في تهية المجال للأحداث المأساوية التي حصلت ليلة يوم ٣٠ أيار/مايو، التي تلاها تدهور هائل في حالة حقوق الإنسان. ففي ذلك اليوم، تعرض أعضاء ومؤيدي الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية المرافقين للأمنية العامة للرابطة داو أونغ سان سو كي أثناء جولتها في ميانمار العليا للهجوم من قبل المحتجين المؤيدين للحكومة قرب ديباين (مقاطعة ساغينغ). ونتيجة لذلك، اعتُقل وقُتل وجُرح وفُقد ما يربو على ١٠٠ من أعضاء ومؤيدي الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، من بينهم أعضاء برلمان منتخبون ورجال طلاب. ويبدو من المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص حتى الآن من مختلف المصادر أن الأمر ينطوي على سبق الإصرار من جانب المحتجين ويندرج ضمن نمط عام من المضايقة المتنامية لمؤيدي الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، وبخاصة أثناء رحلات داو أونغ سان سو كي في المناطق الريفية.

وقد بعث المقرر الخاص رسائل عدة إلى الحكومة أعرب فيها عن قلقه البالغ إزاء حوادث القتل والأذى الجسدي والاحتجاز والاختفاء التي زعم أنها طالت أعدادا من الأفراد كنتيجة لأحداث يوم ٣٠ أيار/مايو، وحث فيها على الإفراج الفوري واللامشروط عن جميع من أُعتقلوا في إطار تلك الأحداث وكذلك عن جميع السجناء السياسيين الآخرين. ورغم أن الحكومة أعلنت عن الإفراج عن بعض الأشخاص، فإن المقرر الخاص يعتقد أن ما يزيد عن ١٠٠ شخص لا يزالون في عداد المفقودين أو رهن الاعتقال في إطار هذه الأحداث. ومن بين من لا يزالون رهن الاعتقال: داو أونغ سان سو كي، ونائب رئيس الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية يو تين وو وزعماء آخرون للرابطة. وحصلت سلسلة

من هذه الاعتقالات الجديدة على خلفية من عمليات التوقيف والسجن المتواصلة لأعضاء الرابطة ونشطاء سياسيين آخرين منذ بداية عام ٢٠٠٣.

وشملت التطورات السلبية الأخرى المتصلة بحقوق الإنسان التي حصلت مؤخرا إغلاق معظم (وربما جميع) مكاتب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، بما في ذلك مقرها في يانغون؛ وتشديد الرقابة على أعضاء ومؤيدي الرابطة والمنظمات السياسية الأخرى؛ وتشديد الرقابة على الصحافة، وانعدام حرية الوصول إلى المعلومات، بما في ذلك الأخبار المتعلقة بحادثة ٣٠ أيار/مايو، والاستدعاء المتكرر للسجناء السياسيين السابقين وتهديدتهم من قبل المخابرات العسكرية حسبما تفيد الروايات.

لقد شكلت التطورات المتصلة بأحداث ٣٠ أيار/مايو، إجمالا، نكسة يمكن أن تقضي على ما تحقق على الجبهة السياسية، وبالتالي، فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في البلد: فمن الجائز القول بأن كل التقدم الذي تحقق منذ الشروع في عملية الحوار في عام ٢٠٠٠ أثار دفعة واحدة. فقد أدى موقف الحكومة الحالي إلى تجميد مختلف إمكانيات التعاون مع الدول والمنظمات الدولية المعنية التي كانت على استعداد للتعاون مع ميانمار في تطبيع الحياة السياسية والاقتصادية. وبذلك، عرّضت الحكومة لخطر بالغ عملية المعالجة العاجلة لحالة حقوق الإنسان الراهنة المتسمة بعدم الاستقرار مع جميع ما ينطوي عليه ذلك من عواقب فيما يتعلق بممارسة جميع حقوق الإنسان.

وطلب المقرر الخاص زيارة ميانمار في أقرب وقت ممكن بغرض تقييم الحالة الراهنة عن كثب. وقد قام بذلك بدعم كامل من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ولا يزال هذا الطلب بانتظار رد رسمي من الحكومة.

وفيما يتعلق بمزاعم انتهاكات حقوق الإنسان في مناطق الأقليات العرقية، يرى المقرر الخاص أن مصداقية استنتاجاته تتوقف على قدرته على التثبت من الحقائق بموضوعية وحيادية. وبالتالي، اتبع نهجا من شقين في تحقيقاته: (أ) إجراء بحث استنادا إلى مقابلات مستقلة مع اللاجئين الوافدين من تلك المناطق في تايلند و (ب) إجراء تقييم مستقل داخل ميانمار وذلك بزيارة بعض هذه المناطق المتضررة بغرض تدعيم نتائج بحثه والتثبت من الحقائق المتعلقة بالانتهاكات المزعومة. وفي حين اكتمل الشق (أ)، لم يجر بعد تنفيذ الشق (ب). وقد وثق البحث الذي أجري في تايلند في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ انتهاكات لحقوق الإنسان من قبيل السخرة وفرض ضرائب تعسفية والابتزاز والتهجير والتعذيب والاغتصاب وحالات الإعدام خارج نطاق القانون ارتكبت في أنحاء من ولايات شان وكاين وكاياه ومون في ميانمار. وأثناء كتابة هذا التقرير، لا يزال يُنتظر رد الحكومة فيما يتعلق بالطرائق المقترحة ليجري المقرر الخاص تقييما مستقلا في ولاية شان.

وبالنظر إلى الحالة السائدة في ميانمار، تبقى استنتاجات المقرر الخاص وتوصياته الواردة في تقريره السابقين (E/CN.4/2003/41, E/CN.4/2002/45) سارية المفعول. فهو على قناعة بأن الحكومة، إذا رغبت في تحديد التزامها بعملية التحول السياسي، يتعين عليها البدء في الإفراج الفوري واللامشروط عن داو أونغ سان سو كي إلى جانب آخرين اعتُقلوا في إطار حادث ٣٠ أيار/مايو، فضلا عن جميع من تبقى من السجناء السياسيين. وينبغي مساءلة المسؤولين عن أعمال العنف التي شهدتها يوم ٣٠ أيار/مايو. ويشكل استمرار الجمود الحالي، حسب رأيه، عقبة خطيرة تحول دون حدوث تحسُّن في مجال حقوق الإنسان بالنسبة لشعب ميانمار قاطبة، وسيدعم إصدار توصية تقضي بلفت انتباه هيئات أخرى في الأمم المتحدة إلى الحالة السائدة في البلد.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٦	١	أولا - مقدمة
٦	٨-٢	ثانيا - الزيارة إلى ميانمار والأنشطة المتصلة بها
٨	٢٦-٩	ثالثا - التطورات المتصلة بحقوق الإنسان
		رابعا - التقييم المستقل المقترح لمزاعم انتهاكات حقوق الإنسان في مناطق الأقليات العرقية
١٥	٦٣-٢٧	في ميانمار
٢٤	٦٩-٦٤	خامسا - الملاحظات الختامية والتوصيات
		المرفقات
٢٧		الأول - قائمة بالأشخاص الذين قابلهم المقرر الخاص أثناء زيارته إلى سجن إنسين
		الثاني - التقييم المستقل الذي سيجريه المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار لادعاءات
٢٨		حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان في ولاية شان

أولا - مقدمة

١ - أنشأت اللجنة ولاية المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار في قرارها ٥٨/١٩٩٢ المؤرخ ٣ آذار/مارس ١٩٩٢، وجرى تمديدتها مؤخرا في القرار ١٢/٢٠٠٣ المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وفي ذلك القرار، طلبت اللجنة إلى المقرر الخاص أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين وإلى اللجنة في دورتها الستين ويستند هذا التقرير إلى نتائج الزيارة التي قام بها المقرر الخاص إلى ميانمار في آذار/مارس ٢٠٠٣ والمعلومات التي تلقاها حتى ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣.

ثانيا - الزيارة إلى ميانمار والأنشطة المتصلة بها

٢ - زار المقرر الخاص ميانمار في الفترة الممتدة من ١٩ إلى ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٣ بغرض استكمال تقييمه لحالة حقوق الإنسان ومتابعة المناقشات مع سلطات ميانمار بشأن مقترحه القاضي بتقييم مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان في مناطق الأقليات العرقية، وبخاصة ولاية شان. ونظرا إلى أنه كان من المقرر أن تكون هذه البعثة أقصر من سابقتها، قرر الاكتفاء بالعمل في يانغون.

٣ - غير أنه تعين قطع الزيارة بسبب حادث تمثل في اكتشاف المقرر الخاص لجهاز تنصت وُضع تحت الطاولة في الغرفة التي كان يُجري فيها مقابلات مع السجناء السياسيين في سجن إينسين في ٢٢ آذار/مارس. وشكل الحادث خرقا لإجراءات العمل المعتادة المتعلقة باضطلاع مقرري الأمم المتحدة الخاصين ببعثات تقصي الحقائق. وقد احتج المقرر الخاص بشدة لدى الحكومة على خرق مبدأي السرية وعدم التدخل في إجراءات عمله خلافا للتأكيدات المتكررة التي قدمتها له الحكومة وأعاد التشديد على طريقة عمله المتمثلة في أن جميع الأشخاص الذين يتعاونون معه ينبغي ألا يتعرضوا لأي شكل من أشكال التخويف أو المضايقة أو المعاقبة قبل البعثات وأثناءها وبعدها. وقد أعربت الحكومة عن أسفها واعتذارها وتعهدت بالتحقيق في الحادث.

٤ - وشملت الأنشطة أثناء هذه الزيارة القصيرة اجتماعات مع السكرتير الأول لمجلس الدولة للسلم والتنمية ووزير الداخلية ووزير العمل ونائب وزير الخارجية. كما التقى المقرر الخاص بالأمين العام للجنة التنفيذية المركزية للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وبأعضائها وبفريق الأمم المتحدة القطري وبالسلك الدبلوماسي والمنظمات غير الحكومية الدولية والسجناء السياسيين المفرج عنهم مؤخرا والصحفيين. وفي سجن إينسين، أجرى مقابلات

مع ١٠ سجناء (انظر المرفق الأول). وأخيراً، زار ضريح يو ثانت، أحد الأمناء العامين السابقين للأمم المتحدة.

٥ - وفي طريقه إلى يانغون ومنها، أجرى المقرر الخاص مشاورات مع المبعوث الخاص للأمين العام إلى ميانمار. وختم المقرر الخاص مهمته بتقديم إحاطات في بانكوك لممثلي السلك الدبلوماسي ووسائل الإعلام.

٦ - وفي ٢٧ آذار/مارس، كتب المقرر الخاص رسالة إلى نائب وزير خارجية ميانمار يناشده فيها التفكير بجدية في تقديم مبادرات جديدة ولملموسة ومقنعة تعزز حقوق الإنسان من خلال إصلاح الضرر الناجم عن حادث "الميكروفون" وإعادة تحديد إطار تعاون حكومة بلاده مع لجنة حقوق الإنسان بطريقة تتسم بالمصداقية. وبعد الإشارة إلى دعواته وتوصياته السابقة، تحدث المقرر الخاص مرة أخرى عما يمكن أن تتمثل فيه تلك المبادرات: الإفراج الفوري واللامشروط عن جميع السجناء السياسيين؛ والكف عن القيام باحتجازات تعسفية جديدة؛ ورفع ما تبقى من القيود على حريات التعبير والإعلام والتنقل والتجمع وإنشاء الجمعيات؛ والشروع في إصلاح نظام إقامة العدل والتشريعات التي تجرّم ممارسة أبسط الحقوق؛ والنظر في سياسة تتعلق بنظام حصص الأرز الذي تفرضه الحكومة على مزارعي الأرز. وأعرب عن أمله في أن تنظر السلطات بجدية في تلك المبادرات وأن تقدم أيضاً توضيحاً كاملاً لحادثة "الميكروفون".

٧ - وقدم المقرر الخاص تقريره السنوي مشفوعاً باستكمال شفوي، إلى لجنة حقوق الإنسان في ٣١ آذار/مارس. وسواءً في جنيف بتلك المناسبة أو في نيويورك وواشنطن العاصمة في وقت لاحق، عقد المقرر الخاص اجتماعات مع ممثلي ميانمار ودول أعضاء أخرى ومع منظمات غير حكومية وأفراد مستقلين أطلعوه على آرائهم وعلى معلومات بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار.

٨ - وفي رده على المقرر الخاص المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل، أبلغه نائب وزير الخارجية عن إجراء "تحقيق واف" في الحادثة التي حصلت في سجن إينسين. وقدّم سفير ميانمار في جنيف تقرير أكمل عن نتائج التحقيق للمقرر الخاص في ١٨ تموز/يوليه. وأفادت الرسالة أن لجنة خاصة للتحقيق منشأة في ٩ نيسان/أبريل توصلت إلى أن أربعة مسؤولين يعملون في سجن إينسان ركبوا جهاز تنصت من تلقاء أنفسهم ومن دون إذن وعلم السلطات العليا. وقد خضع أولئك المسؤولون لإجراءات تأديبية وهم: (أ) يو ثان سو، نائب المدير، الضابط المكلف بسجن إينسان، الذي تم نقله إلى سجن ماندالاي وتمديد فترة اختباريه قبل الترقية بستة أشهر أخرى؛ (ب) يو مونغ مونغ غيي، رئيس حراس السجن، الضابط المكلف

بالسجن الرئيسي الذي تم توبيخه وتعليق ترقيته لفترة ستة أشهر؛ (ج) يو بي مينت، حارس السجن، الضابط المكلف بالمدخل الرئيسي، الذي تم توبيخه ونقله إلى سجن بونغدي؛ (د) يو بي وين، مساعد حارس السجن، الضابط المسؤول عن العلاقات العامة الذي تم تخفيض رتبته ونقله إلى سجن بونغو. وأخيراً، تعهدت السلطات كذلك ببذل قصارى جهودها لكفالة عدم وقوع حادث مؤسف مماثل مرة أخرى ومراعاة بشكل صارم استقلالية المقرر الخاص وحرية في إجراء الاتصالات.

ثالثاً - التطورات المتصلة بحقوق الإنسان

٩ - يرى المقرر الخاص أن أي تحسن حقيقي في حالة حقوق الإنسان في ميانمار لا يمكن أن يحدث من غير حصول تقدم حقيقي نحو المصالحة الوطنية. وخلال زيارته إلى البلد في شهر آذار/مارس، لاحظ عدم إحراز أي تقدم إضافي في عملية الحوار رغم التفاؤل الهائل الذي شعر به المجتمع الدولي عقب رفع القيود على حرية تنقل داو أونغ سان سو كي في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٢. وعلاوة على ذلك، اكتشف أيضاً دلائل مقلقة على تلاشي الثقة بين الحكومة والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية حيث إن الجانبين أبديا دلائل على عدم الثقة في بعضهما البعض.

١٠ - وأشار المقرر الخاص إلى ضرورة التعجيل بمعالجة الحالة الآخذة في التطور في الاجتماعات التي عقدها أثناء زيارته وبعدها. غير أن إرهابات انسداد الأفق فيما يتعلق بالحوار والتوترات السياسية المتصاعدة ساهمت في تهيئة المجال للأحداث المأساوية التي حصلت ليلة يوم ٣٠ أيار/مايو، التي تلاها تدهور هائل في حالة حقوق الإنسان. ففي ذلك اليوم، تعرض أعضاء ومؤيدو الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية المرافقين للأمانة العامة للرابطة داو أونغ سان سو كي للهجوم من قبل المحتجين المؤيدين للحكومة قرب ديباين (مقاطعة ساغينغ). ونتيجة لذلك، اعتُقل وقُتل وجُرح وفُقد ما يربو على ١٠٠ من أعضاء ومؤيدي الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية من بينهم أعضاء برلمان منتخبون ورهبان وطلاب. وكان من بين من تأكد احتجازهم: الأمانة العامة للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية ونائب رئيس الرابطة يوتين وو وزعماء آخرون للرابطة الذين قيل إنهم وُضعوا رهن "الاحتجاز الوقائي" من أجل سلامتهم. وحصل الحادث أثناء جولة داو أونغ سان سو كي في ولاية كاتشين ومقاطعة ساغينغ (رحلتها الثامنة في أرجاء البلد منذ أيار/مايو ٢٠٠٢) التي بدأت في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٣ وكان من المتوقع أن تنتهي في ٤ حزيران/يونيه.

١١ - وضم المقرر الخاص صوته إلى التنديد الدولي الواسع بمجلس الدولة للسلم والتنمية. ففي ٢ حزيران/يونيه، أصدر بياناً عاماً بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ووجه نداءً عاجلاً إلى حكومة ميانمار بالاشتراك مع رئيس الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي والمقرر الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير.

١٢ - وردا على هذا النداء العاجل، نقل سفير ميانمار في جنيف في ٢٧ حزيران/يونيه نتائج تحقيق رسمي في حادثة ٣٠ أيار/مايو. فقد زعمت السلطات أن الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية تسببت في الحادثة بخرقها الاتفاقات المبرمة بين الحكومة والرابطة والقاضية بأن هذه الأخيرة ينبغي ألا تمارس أي نشاط من شأنه زعزعة السلم والاستقرار القائمين في البلد. وقيل إن أعضاء ومؤيدي الرابطة، بالاشتراك مع بعض الرهبان، خرجوا عن طوع القانون ولجأوا إلى أعمال العنف مثل سد الطرق العامة في تحد لقواعد المرور واستخدام الأديرة البوذية لممارسة أنشطة سياسية وإقناع الناس بالخروج إلى الشوارع في حشود وخلق البلبلة. وحسب السلطات، كانت تلك الأعمال "أبعد ما يكون من معايير الممارسات الديمقراطية" وكانت "في حقيقة الأمر أعمالاً تتسم بالفوضى والتسيب وعدم الانضباط" تسببت في مصادمات بين الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية والسكان المحليين. وزعمت الحكومة كذلك أنه في حين يوجد ثمة أناس يؤيدون داو أونغ سان سو كي، هناك أيضاً أناس كثيرون تضرروا جراء انعدام المساعدات والاستثمارات الدولية ويشعرون باستياء شديد إزاء تأييدها للجزءات الاقتصادية المفروضة على البلد. وفي مناقشاته مع المبعوث الخاص للأمم العام وآخرين، علم المقرر الخاص أن الحكومة تعتقد أن مؤامرة يشارك فيها أعضاء الحزب الشيوعي البورمي وبعض مجموعات القوميات العرقية وأعضاء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية ومحرضون أجانب وتهدف إلى تقويض استقرار وأمن الدولة جارية في ميانمار. وتبعاً لذلك، ألحت الحكومة على أنها مجبرة على اتخاذ بعض التدابير المؤقتة بغية كفالة سلامة الأمانة العامة للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وبعض زعمائها الآخرين. وأخيراً، أبلغ المقرر الخاص بأن أربعة أشخاص لقوا حتفهم وأن ٤٨ جرحوا في الحادثة، ولكنه تلقى تأكيدات بأن الأمانة العامة للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية ونائب رئيسها لم يتعرضا لأذى.

١٣ - ويبدو من المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص حتى الآن من مختلف المصادر أن الأمر ينطوي على سبق الإصرار من جانب المحتجين ويندرج ضمن نمط عام من المضايقة المتنامية لمؤيدي الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، وبخاصة أثناء رحلات داو أونغ سان سو كي في المناطق الريفية. ففي الوقت الذي حظيت بالاستقبال من طرف حشود كبيرة، أصبحت الدلائل على تجدد مضايقة وتخويف مؤيدي الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية تتسم بقدر

أكبر من الجراحة، وبخاصة من جانب الرابطة الوجدوية للتضامن والتنمية، وهي هيئة جماعية مؤيدة للحكومة. وهكذا، وأثناء رحلاتها السابقة إلى ولاية راخين (١٦ إلى ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢) وإلى ولاية تشين (٣ إلى ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣)، جرى، حسبما تناقلته التقارير، توزيع منشورات تندد بها وبالرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وتحقرهما في مختلف المقاطعات الأخرى، بما في ذلك مقاطعات ساغينغ وماندالاي وباغو وتانينثاري وولاية كاين. وتم الإبلاغ في كانون الأول/ديسمبر عن استخدام العصي وخراطيم سيارات إخماد النيران من قبل الشرطة وألوية إخماد النيران وأعضاء الرابطة الوجدوية للتضامن والتنمية لتفريق مؤيدي الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. ويبدو أن هذه الأنشطة تشكل رد فعل على ما ينتاب مجلس الدولة للسلم والتنمية من قلق إزاء عودة الأمانة العامة للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية إلى تبني ما يُزعم أنه "موقف متسم بالمواجهة"، وهي الكيفية التي تم بها تأويل بيانات الرابطة في عيد الاتحاد وعيد الاستقلال من طرف مجلس الدولة للسلم والتنمية. وكان إحياء اللجنة الممثلة لبرلمان الشعب سيُعتبر بدوره استفزازيا.

١٤ - وخلال الرحلة الأخيرة لداو أونغ سان سو كي قبل ٣٠ أيار/مايو، حصلت عدة حوادث تورطت فيها جماعات من نشطاء الرابطة الوجدوية للتضامن والتنمية مسلحة بالسكاكين اعترضت سبيل مركبات زعماء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وحالات إصابات قليلة لأعضاء الرابطة. وتفيد التقارير الواردة من مصادر غير رسمية أن شكلا من التدريب العسكري قد يكون وُفّر لأعضاء الرابطة الوجدوية للتضامن والتنمية. وحسب الشهادات التي أدلى بها شهود عيان، تعرض أعضاء ومؤيدو الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في ٣٠ أيار/مايو حسبما تناقلته التقارير، لهجوم من طرف أفراد يُعتقد أنهم أعضاء في الرابطة الوجدوية للتضامن والتنمية بالعصي والمراوات والقضبان الحديدية. وتفيد تقارير غير رسمية أنه يُعتقد أن ما لا يقل عن ثمانية أشخاص لقوا مصرعهم. وحسبما تناقلته التقارير، قُتل أيضا راهب وطالبان في ٣١ أيار/مايو أثناء مصادمات بينما كانوا يحتجون على حادثة اليوم السابق.

١٥ - وفي رسالته الموجهة إلى الحكومة في ١ تموز/يوليه، أعاد المقرر الخاص التشديد على قلقه البالغ إزاء حوادث القتل والأذى الجسدي والاحتجاز والاختفاء المزعومة التي طالت أعدادا من الأفراد، من بينهم أعضاء برلمانيون منتخبون، في إطار أحداث ٣٠ أيار/مايو. وتتضمن قائمة مرفقة بالرسالة أسماء الضحايا، بمن فيهم ٥١ شخصا رهن الاحتجاز في مختلف المرافق و٦ أعضاء برلمانيين منتخبين قيد الإقامة الجبرية و ١٠٤ أشخاص يُعتقد أنهم اختفوا (من بينهم ١٠ أعضاء برلمانيين منتخبين) و ٨ أشخاص يُقال أنهم لقوا حتفهم. وقد حث المقرر الخاص الحكومة على تقديم توضيحات بشأن هذه الحالات بأسرع طريقة

وأكثرها فعالية وعلى الإفراج الفوري عن جميع السجناء السياسيين. كما طلب الإذن لزيارة ميانمار في أقرب وقت ممكن بغرض تقييم الحالة عن كثب. وقد قدم طلبه بدعم كامل من المفوض السامي لحقوق الإنسان ونائبه، المفوض السامي بالنيابة حالياً، اللذين كانا يتبعان معا الحالة في ميانمار بقلق بالغ. وفي اجتماعه مع سفير ميانمار في جنيف في ٢ و ٢٨ تموز/يوليه، جدد المقرر الخاص طلبه القيام بزيارة عاجلة. وأثناء كتابة هذا التقرير، كان هذا الطلب لا يزال بانتظار رد رسمي.

١٦ - ويعتقد المقرر الخاص أن أكثر من ١٠٠ شخص لا يزالون حتى الآن في عداد من يُزعم أنهم مفقودون أو محتجزون نظراً لما حدث في أحداث ٣٠ أيار/مايو. ويعاني العديد منهم حسبما تفيد التقارير من جروح وليس لديهم أي اتصال بأقرباء أو محامين. وفيما يخص التقارير التي تتحدث عن امكانية تعرض الأمانة العامة للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية لجروح، كان للمبعوث الخاص للأمين العام أثناء بعثته الأخيرة إلى ميانمار لقاء وجيز معها في ١٠ حزيران/يونيه بحضور ضابط من المخابرات العسكرية في موقع لم يُكشف عنه، ولا يبدو أنها تعاني من جروح حسبما أمكنه أن يرى. وقال مسؤولو اللجنة الدولية للصليب الأحمر الذين التقوا بها أيضاً في ٢٨ تموز/يوليه إنها بخير وسالمة من أي أذى. وحسب اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي التقت منذ نهاية حزيران/يونيه بنحو ٣٠ شخصاً تم احتجازهم حديثاً، لم يتعرض نائب رئيس الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية بدوره لأذى.

١٧ - ويردد المقرر الخاص هنا كلام الأمين العام الذي قال في بيانه المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه إن الظروف التي تخضع فيها داو أونغ سان سو كي للاحتجاز، أي في عزلة ودون تهمة، تعد في الحقيقة أمر يدعو إلى الأسف. وعلم الأمين العام أيضاً من خلال مبعوثه الخاص أنها تخضع للاحتجاز بموجب البند ١٠ - ألف من قانون حماية الدولة لعام ١٩٧٥ الرامي إلى "حماية الدولة من أخطار العناصر المخربة". ويتناقض احتجازها بموجب البند ١٠ - ألف مع قول مجلس الدولة للسلم والتنمية إنها وُضعت في الحجز من أجل سلامتها. فبموجب هذا القانون، يجوز احتجاز أي شخص يُعتقد أنه يشكل خطراً على أمن الدولة دون تهمة أو محاكمة أو طعن قضائي لمدة تصل إلى خمس سنوات. وينضم المقرر الخاص الذي يساوره قلق بالغ إزاء استمرار احتجاز داو أونغ سان سو كي في ظل تلك الظروف إلى مناشدة الأمين العام لمجلس الدولة للسلم والتنمية بالإفراج الفوري واللامشروط عنها ويشدد على مسؤولية المجلس عن حمايتها وسلامتها. ويكرر المقرر الخاص أيضاً دعواته السابقة للإفراج دون تأخير عن جميع السجناء السياسيين الآخرين.

١٨ - وجرت سلسلة جديدة من الاحتجازات على خلفية عمليات التوقيف والسجن المتواصلة لأعضاء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وسجناء سياسيين آخرين خلال الأشهر الخمس الأولى من عام ٢٠٠٣. ففي كانون الثاني/يناير، اعتُقلت راهبتان بعد قيامهما باحتجاج سلمي أمام مبنى بلدية يانغون. وفي شباط/فبراير، تم اعتقال الناشطين السياسيين الـ ١٢ التالية أسماءهم: ساي نيونت لوين، أمين سر الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في شان؛ وثونغ كي، من فرع الرابطة في شمال أوكالايا؛ وثيت هتوي، المعروف أيضا باسم نين لو؛ وثين ثين وو؛ وما ثان هتاي؛ وكين وين، نائب رئيس فرع الرابطة في كامايوت؛ ومونغ مونغ آي؛ ومونغ مونغ ميينت؛ وتون ين، من فرع الرابطة في دالاه؛ وتين سان، أمين السر المشارك لفرع الرابطة في ثانليين؛ وكين سوي، من فرع الرابطة في كونيانغون، وبو أي. وعلى حد علم المقرر الخاص، تلقى السبعة الأواخر منهم فيما بعد أحكاما تراوحت بين خمس سنوات والسجن المؤبد لتورطهم المزعم في أنشطة مناهضة للحكومة شملت زرع قنابل وتنظيم مظاهرات وتوزيع منشورات.

١٩ - وفي أيار/مايو، جرى اعتقال مجموعة من أعضاء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في مقاطعة ساغينغ لمشاركتهم في أنشطة سلمية لحزب سياسي معارض وهم: كو وين نيونت، وكو بو هتاي، وكو كياو تين، وكو تين مونغ، وكو سان أونغ، وكو ثان مين، ويو وين مونغ، أمين الخزانة؛ ويو تين هلاينغ، وجميعهم من قريتي مين سوي هنتيت وبيان كياه، ويو وين ميينت أونغ، عضو برلماني منتخب عن دائرة تاباين ٢. وتفيد التقارير أن كل واحد من الثلاثة الأواخر حوكم بالسجن لمدة سنتين في ٢٢ أيار/مايو في مونيوا فيما يبدو أنه محاكمة بإجراءات موجزة ثلاثة أيام فقط بعد اعتقالهم. ولم يتأكد بعد ما إذا كان في متناولهم الوصول إلى محام أو الرعاية الطبية أو أسرهم أثناء اعتقالهم.

٢٠ - وتواصل ورود التقارير عن اعتقالات السياسيين المنتمين إلى الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية خلال شهر تموز/يوليه (أكثر من أربعة أسابيع بعد حادثة ٣٠ أيار/مايو). ففي ٥ تموز/يوليه، تم اعتقال ثان تون، وكياو كياو لوين، وأونغ ثان، وكياو كياو، ويو هنتو خان هوي، ووين ناينغ حسبما تفيد التقارير بسبب توزيع منشورات تتصل بالحادثة المشار إليها أعلاه. كما جرى اعتقال الأعضاء المنظمين الثلاثة يو خين وين، ويو مونغ مونغ، وكو ثان أونغ، في الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، وكو أونغ ثين ميينت، عضو في شبيبة الرابطة من مقاطعة ماغواي، حسبما أفادته التقارير في ٦ و ٨ تموز/يوليه لصلتهم بالتماس كُتب لمجلس الدولة للسلم والتنمية يطلب الإفراج عن زملائهم من أعضاء ومؤيدي الرابطة. وفي نداء عاجل موجه إلى الحكومة مؤرخ ١٨ تموز/يوليه، أثار المقرر الخاص هذه الحالات

بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب ورئيس الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي.

٢١ - ولقد جرى الإفراج عن سجناء سياسيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولكن ذلك لم يتم بوتيرة السنة الأخيرة. وأثناء اجتماعه الأخير مع وزير داخلية ميانمار في آذار/مارس ٢٠٠٣، أبلغ المقرر الخاص أن عدد المفرج عنهم حسب مجلس الدولة للسلم والتنمية حتى ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣ بلغ ٥١٥ خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٠ (١٢) في عام ٢٠٠٠، و ١٠٥ في عام ٢٠٠١ و ٣٣٥ في عام ٢٠٠٢ و ٦٣ منذ بداية عام ٢٠٠٣). وقد تأكد الإفراج عن أكبر دفعة من السجناء (١١٥) المعلن عنها في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ وقُدمت قائمة كاملة بالأشخاص المفرج عنهم منذ زيارة المقرر الخاص في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وبالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الأخيرة، انخفضت وتيرة حالات الإفراج بشكل ملحوظ (حيث لم يُبلغ سوى عن حالة إفراج واحدة في كانون الثاني/يناير و ١٤ في شباط/فبراير و ٤٨ في آذار/مارس، ويبدو أن تسعة أشخاص فقط ممن أفرج عنهم كانوا سجناء سياسيين). وجميع حالات الإفراج الـ ٥١٥ تمت بموجب أحكام البند ٤٠١ (١) من قانون الإجراءات الجنائية لميانمار، وهو ما جعل الإفراج مشروطا بتقديم تعهد بعدم القيام بأي نشاط مضر بالنظام العام رغم أن الكثير من المفرج عنهم أتموا تقريبا المدد المحكوم عليهم بها. وحيثُذ، عُرِف أن خمسة سجناء سياسيين رفضوا عرض الإفراج المشروط ذاك. وحسب وزير الداخلية، لم يعد سوى ١٠١ محتجز (٩٤ من الذكور و ٧ من الإناث) ممن هم أعضاء في أحزاب سياسية. وقيل إن ٩٠ منهم أعضاء في الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، والبقية من ست مجموعات سياسية أخرى (أسمائها في سجلات الحكومة هي الحزب الديمقراطي من أجل مجتمع جديد، واتحاد الطلاب واتحاد العمال، والرابطة الوطنية، والهيئة الديمقراطية الوطنية وهيئة مون الديمقراطية الوطنية). وفي ذلك الوقت، تراوح تقدير المقرر الخاص لمن تبقى من السجناء السياسيين بين ٢٠٠ و ٣٠٠.

٢٢ - وحسب التقارير المتاحة للعموم، كان من بين المفرج عنهم في الأشهر القليلة الماضية عدد من الحالات البارزة التي قدم المقرر الخاص طلبات بشأنها إلى الحكومة: شوي ساو وو، وثار تون أونغ، وخين مونغ غيي، أعضاء في رابطة أراكان من أجل الديمقراطية في نيسان/أبريل؛ و ٢١ سجيناً في أيار/مايو، من بينهم يو ساي ميونت لوين، زعيم الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في شان، والدكتور سالاي تون ثان. وفيما يتعلق بالمحتجزين نتيجة أحداث ٣٠ أيار/مايو، أبلغ المقرر الخاص من قبل بعثة ميانمار في جنيف أن ٩٦ شخصا في المجموع أطلق سراحهم حتى الآن.

٢٣ - وشملت التطورات السلبية الأخرى المتصلة بحقوق الإنسان التي حصلت مؤخرا إغلاق معظم (بل ربما كافة) مكاتب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، بما في ذلك مقرها في يانغون؛ وتشديد الرقابة على أعضاء ومؤيدي الرابطة والهيئات السياسية الأخرى؛ وتشديد الرقابة على الصحافة، وانعدام حرية الوصول إلى المعلومات، بما في ذلك الأخبار المتعلقة بحادثة ٣٠ أيار/مايو، والاستدعاء المتكرر للسجناء السياسيين السابقين وتهديدهم من قبل المخابرات العسكرية حسبما تفيدته الأنباء.

٢٤ - وهذه تطورات تدعو إلى الأسف الشديد إذ أنها لا تنهي فعليا فحسب الحرية السياسية المحدودة التي سُمح بها للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية منذ الإفراج عن دواو أونغ سان سو كي في أيار/مايو ٢٠٠٢ بل تُغرق البلد كذلك في جو من الخوف والقمع. ويفترض المقرر الخاص أن أنشطة الأحزاب السياسية الأخرى التي يبدو أنها استفادت إلى حد ما من الانفراج المؤقت في المناخ السياسي خلال عملية الحوار ستتأثر أيضا. وهكذا، وحسب التقارير الإخبارية، استطاعت رابطة شان الوطنية من أجل الديمقراطية التي احتلت الرتبة الثانية في انتخابات عام ١٩٩٠ في ميانمار عقد اجتماع للجنة التنفيذية المركزية في آذار/مارس في يانغون. ويبقى أن نرى ما إذا كان بالإمكان الاضطلاع بأنشطة مماثلة حاليا.

٢٥ - لقد شكلت التطورات المتصلة بأحداث ٣٠ أيار/مايو، إجمالا، نكسة يمكن أن تقضي على ما تحقق على الجبهة السياسية، وبالتالي فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في البلد: فمن الجائز القول بأن حادثة ٣٠ أيار/مايو قضت دفعة واحدة على كل التقدم الذي تحقق منذ الشروع في عملية الحوار في عام ٢٠٠٠. وفي هذا الصدد، ساد قلق دولي واسع إزاء الحالة السائدة في ميانمار والإدراك القوي بضرورة فعل شيء ما لإحداث تغيير في هذا البلد. ويعكف عدد من الهيئات الدولية والدول الأعضاء على تقييم حجم ونطاق تعاونها مع حكومة ميانمار. ومن الأمور التي تكتسي أهمية خاصة في هذا الصدد أن أصدقاء وجيران ميانمار في رابطة أمم جنوب شرق آسيا دعوا جماعيا إلى الإفراج عن دواو أونغ سان سو كي خلال اجتماعهم السنوي لوزراء الخارجية في حزيران/يونيه.

٢٦ - ولا تزال الحالة الاقتصادية والإنسانية غير مستقرة. فقد عم التضخم الهائل البلد حيث ارتفعت أسعار السلع التي تؤثر في مصدر الرزق الأساسي للناس. ومنذ بداية السنة، أفادت التقارير أن أسعار تذاكر النقل العمومي (فيما يتعلق بالطائرات والقطارات والحافلات) ورسوم الهاتف ارتفعت بما لا يقل عن ثلاثة مرات. كما أن الفيضانات التي حصلت في أواخر السنة ساهمت حسبما تفيد التقارير في الزيادة في أسعار الأرز وغيره من المواد الغذائية بالنسبة للمستهلكين. ولم يرد أي إعلان رسمي عن هذه الزيادات في الأسعار،

كما لم تصدر أي تقارير عن تكييف لأجور الموظفين المدنيين. وبما أن الناس يبحثون عن سبل ووسائل للتغلب على التضخم، فإن كثيرا منهم فقدوا حسبا تتناقله التقارير مبلغا هائلا من مدخراتهم عن طريق الاستثمار في شركات القطاع الخاص التي جذبتهم إليها الوعود بفوائد مرتفعة. فقد انهارت هذه الشركات التي تسمى "شركات الاستثمار" آخذة معها مدخرات السكان المحليين. وبما أن الحكومة فقدت مصداقيتها بسبب سجلها، فإن أي محاولة من جانبها لإعادة الثقة من خلال أي إعلانات تُواجه بالتشكك ومزيد من الدعر الذي يزيد من تفاقمه وجود نقص في الإمدادات النقدية وشائعات سحب العملة من التداول. وقد خلق هذا بدوره أزمة ثقة في النظام المصرفي الخاص، مما أدى إلى شلل في الاقتصاد له تداعيات هامة على ازدهار البلد في المستقبل. وقد عانت أعمال تجارية عديدة جراء ذلك. وكل هذا يثير الشك في قدرة الاقتصاد على توليد الرأسمال اللازم للتنفيذ الناجح للسوق الجديدة الحرة في قطاع الأرز الخام والأرز التي يُتوقع أن تحظى بالاستحسان.

رابعاً - التقييم المستقل المقترح لمزاعم انتهاكات حقوق الإنسان في مناطق الأقليات العرقية في ميانمار

ألف - عملية المتابعة

٢٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المقرر الخاص مساعيه من أجل الحصول على إذن الوصول إلى مناطق الأقليات العرقية للتحقيق في مزاعم انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان (فيما يتعلق بالمساعي السابقة، انظر E/CN.4/2003/41، الفقرات ٣٥ إلى ٤٦).

٢٨ - وردا على رسائله التي بعثها إلى سلطات ميانمار في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، تلقى المقرر الخاص في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ اقتراحات غير رسمية من بعثة ميانمار في جنيف فيما يتعلق بإمكانية إجراء التقييم المستقل المقترح. فقد اقترح أن يُدمج هذا التقييم مع بعثته العادية وألا يتألف فريقه من أكثر من خمسة خبراء وأن يظل في البلد طيلة المدة التي ستستغرقها مدة بعثة التقييم، التي قد تصل إلى ٣ أسابيع.

٢٩ - وفي رسالته المؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير، أبلغ المقرر الخاص سفير ميانمار في جنيف بأنه، بسبب القيود من حيث الوقت بالنظر إلى التزاماته الأخرى فضلا عن الاعتبارات المتصلة بالعمليات التي تشمل ضرورة الاتفاق على صيغة مفصلة من اختصاصات البعثة وتأمين الأموال والسوقيات وتحديد وتعيين الخبراء/المرشحين الفوريين، سيتعذر عليه الاضطرار بعثة مدمجة خلال هذه المهلة القصيرة في آذار/مارس ٢٠٠٣. وأشار المقرر الخاص إلى أن الخيار الأنسب يتمثل في اغتنام زيارته قبل الجمعية العامة المقبلة في تشرين

الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وبإمكانه عندئذ القدوم مع فريق من خمسة خبراء والسفر إلى مناطق الأقليات العرقية، بما في ذلك ولاية شان، لإجراء تقييم مستقل للمزاعم. وبالنظر إلى ما ينطوي عليه إدماج تقييم عام لحقوق الإنسان والتحقق من مزاعم محددة من تعقيدات، تمثلت المشورة التي أسداها إليه خبراءه في أن العملية قد تستغرق ما بين ثلاثة وخمسة أسابيع. ويفضل أن يجري التحقيق المقترح في موعد أبكر (في الصيف عندما يكون متفرغا)، غير أن موسم الأمطار لن يسمح بذلك قبل تشرين الأول/أكتوبر.

٣٠ - وفي رسالته المؤرخة ٢٠ شباط/فبراير الموجهة إلى المقرر الخاص، أبلغ سفير ميانمار المقرر الخاص أنه ستتاح له الفرصة أثناء زيارته القادمة إلى ميانمار في آذار/مارس [١٩ إلى ٢٦] لمتابعة المناقشات بشأن مقترحه المتعلق بالقيام بزيارة في تشرين الأول/أكتوبر وإجراء التقييم المستقل.

٣١ - وأثناء الاجتماع مع السكرتير الأول لمجلس الدولة للسلم والتنمية في ٢١ آذار/مارس، دعا السكرتير المقرر الخاص وفريقه إلى زيارة ولاية شان وجمع المعلومات ودراسة الحالة عن كثب وتعهده بتقديم الدعم للزيارة. وأوضح أن العملية ينبغي اعتبارها تقييما يهدف إلى إثبات الحقيقة لا تحقيقا جنائيا. وأقر بأن المزاعم تبين في بعض الحالات أنها حقيقية وبأنه تم اتخاذ إجراءات ضد مرتكبي الانتهاكات. ودعا المقرر الخاص إلى صياغة الطرائق العملية للعملية مع اللواء - الجنرال ثان تون (رئيس الإدارة، مكتب المخابرات العسكرية) الذي حضر أيضا الاجتماع.

٣٢ - وأعرب المقرر الخاص عن تقديره للسكرتير الأول ورحب كذلك بالتقدم المحرز فيما يتعلق بمقترح آخر ذي صلة قدمه لمجلس الدولة للسلم والتنمية وتمثل في النظر في السماح بوجود كاف للجنة الدولية للصليب الأحمر في جميع مناطق الصراع في البلد كي يتسنى لها تقييم الحالة الإنسانية على نحو مطرد وإبلاغ السلطات بطريقة سرية والعمل معها على وضع التدابير الملائمة لكفالة أمن وحماية السكان المدنيين حيثما دعت الحاجة إلى ذلك. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر الأخير، سمح للجنة الدولية للصليب الأحمر بتوسيع نطاق وجودها إلى مناطق حساسة في ولاية شان وشرعت في زيارة المناطق المثيرة للقلق. غير أن المقرر الخاص متزعج من التقارير التي تزعم أن مجلس الدولة للسلم والتنمية جاب المناطق قبل وبعد زيارة اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى ولاية شان.

٣٣ - وبالنظر إلى قطع زيارته الأخيرة، أجرى المقرر الخاص مناقشات للمتابعة بشأن طرائق عمل بعثة التقييم مع سفير ميانمار في جنيف خلال الدورة التاسعة والخمسين للجنة

حقوق الإنسان. وفي ١٦ نيسان/أبريل، قدم المقرر الخاص مشروع طرائق التقييم إلى سفير ميانمار وبشكل مباشر إلى نائب وزير الخارجية (انظر المرفق الثاني).

٣٤ - وفي ٥ أيار/مايو، كتب المقرر الخاص إلى نائب وزير الخارجية ملتمسا تقييما أوليا للطرائق المقترحة. وفي ٨ أيار/مايو، اقترح سفير ميانمار على المقرر الخاص المضي في الاستعداد لبعثة التقييم "بينما يرتب التفاصيل مع نائب وزير الخارجية". وعندما شرع في العمل التحضيري للبعثة، بعث المقرر الخاص رسالة أخرى إلى نائب وزير الخارجية في ٢٨ أيار/مايو يلتبس منه معلومات بشأن الترتيبات المتصلة بالتقييم.

٣٥ - وعقب التطورات المقلقة جدا في ميانمار بعد ٣٠ أيار/مايو، أجرى المقرر الخاص مشاورات بشأن ملائمة وجدوى إجراء تقييم للحالة في شان مع المحاورين الرئيسيين أثناء مقامه بجنيف في الفترة من ١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه، بمن فيهم المبعوث الخاص للأمين العام إلى ميانمار والمفوض السامي لحقوق الإنسان ونائبه، الذي يشغل في الوقت الراهن منصب المفوض السامي بالنيابة، وبعض ممثلي الدول الأعضاء والمجتمع المدني. وتجاوبت هذه المناقشات مع رأي المقرر الخاص بشأن أهمية مواصلة جهوده لإجراء تقييم للحالة في شان.

٣٦ - قام المقرر الخاص، في رسالته إلى نائب وزير الخارجية المؤرخة ١ تموز/يوليه، بمحاولة أخرى للتوصل إلى اتفاق على الطرائق. وأوضح في معرض إعرابه عن أسفه للتأخير، بأنه سينشر الاستنتاجات التي خلص إليها في البحث المتعلق بحالة حقوق الإنسان في مناطق الأقليات العرقية بميانمار، الذي أجري في تايلند في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، في حال باءت جهوده الرامية إلى إجراء التقييم داخل ميانمار بالفشل. وحتى لحظة إعداد هذا التقرير لم يكن قد ورد بعد رد من الحكومة بهذا الصدد.

باء - البحث المتعلق بحالة حقوق الإنسان في مناطق الأقليات العرقية بميانمار

٣٧ - يعتقد المقرر الخاص، رغم تسليمه بأن العديد ممن هم خارج ميانمار لا يشاطرونه الرأي، بأن صدقية الاستنتاجات المتوصل إليها والمتصلة بادعاءات حصول انتهاكات لحقوق الإنسان في مناطق الأقليات العرقية بميانمار هي رهن قدرته على إثبات الوقائع بطريقة موضوعية وغير متحيزة. ونتيجة لذلك، أتبع المقرر الخاص في تحقيقاته مقارنة ذات شقين: (أ) القيام ببحث يستند إلى إجراء مقابلات مستقلة مع لاجئين من هذه المناطق في تايلند، (ب) وإجراء تقييم مستقل داخل ميانمار من خلال زيارة بعض المناطق المتضررة بهدف تأكيد صحة النتائج التي خلص إليها في بحثه وإثبات الوقائع المتعلقة بالانتهاكات المزعومة. وفي حين أنجز الشق (أ) من هذه المقاربة، لا يزال الشق (ب) ينتظر التنفيذ.

٣٨ - وسافر المقرر الخاص وفريقه إلى تايلند في زيارة شملت مناطق حدودية، وذلك في أعقاب البعثتين اللتين قام بهما في تشرين الأول/أكتوبر من عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢. وعلاوة على ذلك، أعطى تفويضا بإجراء بحوث في تايلند من ١٠ تشرين الأول/أكتوبر حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ تهدف إلى تحقيق غرضين: القيام مباشرة وأولاً بأول بجمع إفادات من الضحايا والشهود في ما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان ومن أشخاص آخرين قد تكون لديهم معرفة مباشرة بظروف هذه الانتهاكات أو ملابساتها، وتحليل المعلومات الأولية التي جمعها فريقه على هذا النحو، بغية توفير معلومات أساسية أكيدة تركز على سكان ولايات شان وكاين وكاياه ومون.

٣٩ - ولم يكن القصد من هذا العمل القيام مجدداً بالتحقيق الذي أجرته مجموعات أو منظمات أخرى لحقوق الإنسان. بل كان الهدف منه بالأحرى تمكين المقرر الخاص من تقييم ما لدى هذه المجموعات أو المنظمات من معلومات، وتكوين معرفته وفهمه للحالة السائدة في تلك المناطق، والإسهام في إعداد تقييمه المستقل بشأن ميانمار.

٤٠ - وتمثلت منهجية البحث في زيارة مناطق بتايلند تقع على طول الحدود مع ميانمار لتحديد مصادر محتملة للمعلومات وإجراء مقابلات وافية معهم على حدة وبشكل سري. وأجري ما مجموعه ١١٨ مقابلة مع أشخاص وقعوا مؤخراً ضحايا انتهاكات لحقوق الإنسان في ميانمار أو مع شهود عليها (٥٢ من ولاية شان و ٤٤ من ولاية كاين و ١٣ من ولاية كاياه و ٩ من ولاية مون، منهم ٧٠ رجلاً و ٤٨ امرأة). ومعظم الذين أجريت معهم مقابلات هم من مزارعي الكفاف ومن أفراد أسرهم الذين فروا إلى تايلند. وبالإضافة إلى ذلك، استشير عدد كبير من الأفراد والمنظمات الذين لديهم معرفة مباشرة بظروف هذه الانتهاكات أو ملابساتها، من بينهم مصادر للمعلومات يعملون في مجال حقوق الإنسان أو مع اللاجئين والمشردين داخليا. وجرى الاتصال أيضا بمنظمات دولية عاملة داخل مخيمات اللاجئين.

٤١ - وأولي اهتمام خاص بجمع المعلومات المتعلقة بادعاءات ممارسة العنف، بما في ذلك العنف الجنسي، ضد نساء ولاية شان. وعليه، عُقدت اجتماعات مع البحاثة وواضعي التقرير المعنون "الإجازة بارتكاب جريمة الاغتصاب" الذي نشرته مؤسسة حقوق الإنسان في شان وشبكة عمل نساء شان في أيار/مايو ٢٠٠٢. وعلاوة على ذلك، أجرى عدد من المقابلات مع ضحايا وشهود حوادث الاغتصاب.

٤٢ - واختيرت ثلاثة أماكن لاستقبال القادمين حديثاً من ولاية كاين هي: بينغ لوانغ وفانغ وماي فاه لوانغ. وأجريت أيضا مقابلات مع القادمين حديثاً من ولاية كاين في ثلاثة

أماكن هي: المخيمات الواقعة في قرية صغيرة قبالة لير بير هور، وفي ماي لا (قرب ماي سود) وفي نو بو (قرب أومفانغ). وبسبب هطول أمطار غزيرة وسوء حالة الطرق، تعذر إجراء مقابلات في مخيمي ماي را ما لوانغ وماي كونغ كا. وأجريت مقابلات مع جميع القادمين حديثا من المخيم رقم ٢ للاجئين في ولاية كاياه في مقاطعة ماي هونغ سون. وأجريت جميع المقابلات مع القادمين من ولاية مون في ماهاشاي، وهي منطقة تقع جنوب بانكوك.

٤٣ - وقد أجريت المقابلات والأنشطة المتصلة بها وفقا للوسائل والمعايير المعتمدة في الأمم المتحدة. وخلال تلك المقابلات لم يكن في الغرفة إلى جانب الشاهد سوى مترجم وباحث. وفي حالات الاغتصاب، كانت مستشارة تشارك أيضا. واختير الشهود بمشاركة مترجم ومنظمات محلية. ومن معايير الاختيار أن يكون قد انقضى أكثر من سنة على وصول الشهود إلى تايلند، وأن يكونوا قد أتوا من مناطق جغرافية مختلفة وعانوا ألوانا مختلفة من سوء المعاملة. وعلاوة على ذلك، أعطيت أيضا تعليمات لكفالة تحقيق توازن عادل بين الجنسين والأعراق والأديان لدى اختيار المرشحين.

٤٤ - وسجّل البحث انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان كالسخرة، والفرص التعسفي للضرائب والابتزاز، والتهجير، والتعذيب والاغتصاب والإعدام الخارج عن نطاق القانون. ويُزعم أن معظم هذه الانتهاكات ارتكبتها تاتاماداو (جيش ميانمار) في إطار عمليات قمع التمرد على اتحاد كارين الوطني في ولاية كاين وقطاع تانينتاري، وجيش ولاية شان - الجنوب في ولاية شان، والحزب التقدمي الوطني الكاريني في ولاية كاياه. وانخفض عدد انتهاكات حقوق الإنسان في ولاية مون بعدما وقّعت المجموعة المعارضة المسلحة الرئيسية في مون، وهي حزب ولاية مون الجديدة، اتفاقا لوقف إطلاق النار مع الحكومة في عام ١٩٩٥. بيد أن القتال استؤنف على نطاق ضيق بعدما حمل السلاح مجددا عدد من المجموعات المنشقة عن حزب ولاية مون الجديدة.

٤٥ - وتشير الاستنتاجات الرئيسية للبحث (الذي يغطي الفترة الممتدة حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢) إلى الأنماط التالية في انتهاكات حقوق الإنسان (المبينة أدناه في شكل موجز نظرا إلى ضيق مجال التغطية المخصصة لذلك):

التهجير

٤٦ - في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، توقف ورود تقارير عن حصول عمليات تهجير كثيفة في ولايتي شان وكاياه على نطاق يوازي ذاك الذي سُجل خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٨. وحصلت بشكل رئيسي عمليات التهجير الموثقة جنوب شرق ولاية شان (على يد التاتاماداو

وجيش ولاية وا المتحدة) وفي ولاية كاين (على يد التاماداو، وفي بعض الحالات على يد جيش كارين البوذي الديمقراطي، وهو مجموعة منشقة عن اتحاد كارين الوطني). ولم ترد تقارير عن حصول عمليات تهجير كثيفة جديدة في مناطق أخرى من ولايتي شان أو كايلاه، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى أن معظم المناطق التي كانت تنشط فيها مجموعات المعارضة المسلحة حينئذ كانت قد هُجرت في السنوات السابقة.

٤٧ - وأفيد أن عمليات التهجير في جنوب شرق ولاية شان التي حصلت على يد مجلس الدولة للسلام والتنمية وجيش ولاية وا المتحدة كانت على صلة مباشرة ببرنامج تهجير ينفذه هذا الجيش لنقل مئات من قرويين مناطق وا إلى المنطقة الحدودية مع تايلند. وغالبا ما قيل ببساطة للقرويين في شان ولاهو وأكا إن أراضيهم قد صودرت وأنه يتعين عليهم مغادرة بيوتهم.

٤٨ - وشكلت عمليات التهجير في ولاية كاين جزءا من حملة يشنها التاماداو ضد اتحاد كارين الوطني لقطع الصلة بين السكان والاتحاد ليحرمهم بذلك من أي شكل من أشكال الدعم المقدم من المجتمع المحلي. وأبلغت وحدات تابعة للتاماداو السكان بأن عليهم الانتقال إلى قرية أخرى في غضون بضعة أيام. وغالبا ما كانوا يهددون بالقتل رميا بالرصاص في حال رفضوا المغادرة. وفي معظم الأحيان كانت النيران تضرَم في القرى المهجورة. أما من كان يُكتشف اختبأؤه من القرويين في الأدغال بعد صدور أمر بالمغادرة، فكانت تدمر ممتلكاتهم، بما في ذلك كل ما يملكونه من أغذية، لحرامهم من إمكانية البقاء هناك.

٤٩ - وأفيد عن حصول بعض عمليات التهجير في ولاية مون حيث أُجبر القرويون على الانتقال إلى مكان أقرب من الطريق أو من مركز إحدى القرى.

مصادرة الأراضي والممتلكات

٥٠ - شكلت مصادرة الأراضي والممتلكات شكلا آخر من أشكال الانتهاكات المتكررة. ويُزعم أن الوحدات التابعة للتاماداو التي كانت تدخل القرى غالبا ما كانت تأخذ ما يحلو لها. ولم يفد أي ممن أجريت معهم مقابلات عن تلقيه أي تعويض لقاء فقدانه أرضا أو ملكية. وغالبا ما كانت مصادرة الممتلكات تترافق وعمليات التهجير. وقد غادر بعض السكان لشعورهم بالترهيب من قبل الأعداد الكبيرة من مجموعات الوا التي كانت تنتقل إلى مناطقهم.

٥١ - ويبدو أن الغاية الرئيسية من هذه الممارسة للتاماداو تكمن في حرمان السكان من إمكانية البقاء في المناطق التي يعتقد أن مجموعات المعارضة المسلحة تنشط فيها. وأفاد عدد من السكان الذين هُجروا سابقا أنهم بقوا محتبئين في الأدغال إلى حين رحيل التاماداو.

وشيدوا بعد ذلك بيوتا جديدة وتمكنوا من البقاء فيها فترة وجيزة، بيد أنه لم يبق أمامهم إلا الرحيل عندما عاد التاتماداو ودمر بيوتهم وأتلف أغذيتهم مجددا. ويدعو أن هذه الانتهاكات متصلة بعدم حصول وحدات التاتماداو في الميدان على الدعم السوقي من قيادتها. وقد يكون ذلك هو السبب في ازدياد مصادرة أراضي القرويين وممتلكاتهم.

السخرة والعنالة

٥٢ - جميع الأشخاص الذين أجريت مقابلتهم تقريبا أُجبروا على السخرة للتاتماداو في عام ٢٠٠٢. وكان المشردون داخليا هم الاستثناء الوحيد إذ كانوا يعيشون مختبئين، مما مكّنهم من تجنب قوات التاتماداو. وكان الطلب على السخرة عاليا بشكل خاص في القرى الواقعة بالقرب من قواعد التاتماداو وفي مواقع التهجير وفي القرى الواقعة بالقرب من الطرق. ولم يتلقَ أي من الأشخاص الذين أجريت مقابلتهم أجرا لقاء الأعمال التي أدوها. وكان يتعين على معظمهم المجيء إلى معسكرات التاتماداو والعمل فيها. كما كان القرويون يقطعون الأخشاب والخيزران ويحضرونها إلى المعسكر حيث كان عليهم تشييد الثكن وإصلاحها وبناء الأسوار وحفر الخنادق حول المعسكر وبناء الملاجئ المحصنة. وغالبا ما كان عليهم حمل الماء والحطب إلى المعسكرات بانتظام. وكان على العديد منهم القيام بالسخرة مرة واحدة في الشهر على الأقل لفترة تراوح بين يوم وخمسة أيام.

٥٣ - وأفاد الذين عملوا حمالين بأنه كان عليهم نقل حمولات من الأغذية وحصص الإعاشة وأدوات الطهي والثياب، بل والأسلحة والذخائر. واشتكى معظمهم من ثقل الأحمال ومن عدم إعطائهم ما يكفي من الطعام ومن عدم تلقيهم مساعدة طبية عند التعرض للإصابات. وتعرض العديد من الحمالين للضرب والركل من الجنود لعدم تمكنهم من اللحاق بالحمالين الباقين. وكان بين الحمالين رجال ونساء، وحتى حوامل في إحدى الحالات، أو مسنين. ولم يتمكن بعض من أجريت معهم مقابلات حتى من تذكر عدد المرات التي عملوا فيها حمالين. وكان على العديد منهم العمل مرة في الشهر لفترة تتراوح من يوم أو يومين إلى ١٠ أو ١٥ يوما. وفي بعض الحالات، عمل العديد منهم فترات تتراوح بين شهر وشهرين. واشتكى بعضهم من أنهم أُجبروا على العنالة مرات عدة إلى درجة تعذر عليهم معها العمل في حقولهم أو كسب عيشهم.

٥٤ - وقُبض على معظم هؤلاء الحمالين السابقين إما في قراهم وإما في حقولهم وأُجبروا على مرافقة جنود التاتماداو. وفي حالات أخرى، نظم عمل الحمالين رئيس للعمال من القرية كان يتلقى الأوامر بدوره من جنود التاتماداو لتوفير عدد محدد من الحمالين. وفي بعض

الحالات، كان بإمكان السكان تجنب العتالة بدفع رسم، بيد أن العديد منهم كان فقيرا وغير قادر على دفع الرسم.

٥٥ - وفي بعض الحالات استخدم التاتماداو الموقوفين في السجون ليعملوا حمالين. وفي عملية في ولاية كاياه مثلا، استخدم التاتماداو ٧٥ سجيناً كحمالين في دورية باتجاه الحدود التايلندية، ضرب خمسة منهم حتى الموت لأنهم لم يكونوا قادرين على الاستمرار في تعيل الأحمال الثقيلة.

التعذيب والاحتجاز التعسفي وعمليات القتل أو الإعدام الخارجة عن نطاق القانون

٥٦ - كشف البحث أيضا عن حالات تعذيب واحتجاز تعسفي. وهي تشكل مؤشرات على أن هذه الممارسات كانت، في بعض الحالات، تستخدم كتحذير لسكان آخرين لحملهم على تنفيذ أوامر التاتماداو. وفي معظم الحالات الأخرى كان السكان يتعرضون للتعذيب لأنهم كانوا متهمين بأنهم مناصرون لمجموعات من المتمردين. وعلى سبيل المثال لا الحصر، أفاد رجل في الخمسين من العمر من بلدة كاوكاريك بولاية كاين أن أربعة قرويين أتهموا بأنهم جنود في اتحاد كارين الوطني. فاستدعي جميع سكان القرية ليروا بأمر العين كيف ربط الرجال الأربعة وعذبوا (ضربوا على الرأس، حتى وهم يترفون؛ وخنقوا بكيس من البلاستيك) في خراج القرية. وقال الرجل إن سكان القرية حضروا لأن جنود التاتماداو فرضوا عليهم الحضور. وبعد انقضاء سبعة أيام على هذا الحال، اقتيد الرجال الأربعة إلى معسكر ولم يشاهدوا من بعد ذلك. واعتقد الرجل أنهم أُعدموا. وقال إنهم كانوا مجرد قرويين بسطاء. وأفيد أن هذا الحادث حصل في أيار/مايو ٢٠٠٢ [القضية ١٠٨].

٥٧ - ووثق البحث عددا كبيرا من عمليات الإعدام الخارجة عن نطاق القانون ارتكبتها وحدات تابعة للتاتماداو عام ٢٠٠٢. وشملت أغلبية هذه الحالات مشردين داخليا أطلق عليهم النار جنود التاتماداو بعد العثور عليهم. وحصلت أسوأ الحالات التي كانت ذهبت ضحيتها مجموعات من الأشخاص، في ولايتي شان وكاين. وأفاد بعض الذين أحرقت معهم مقابلات عن عمليات قتل حصلت في ولاية شان لدى بدء تنفيذ برنامج التهجير في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧.

الاغتصاب

٥٨ - أفيد أن جنود التاتماداو ارتكبوا جميع حالات الاغتصاب. وفي معظم الحالات، لم تكن الضحايا قادرات على التعريف عن اسم أو رتبة مرتكبي الجريمة، أو عن رقم وحدتهم العسكرية. وفي بعض الحالات كانت الضحايا تعلمن أماكن وجودهم. وكان معظم المعلومات عن الأسماء والرتب وأرقام الوحدات يُجمع في ما بعد بمساعدة مصادر أخرى.

ووردت شهادات عن حصول ١٦ حادثة اغتصاب شملت ٢٥ امرأة (١٩ امرأة من شان وواحدة من بالونغ و ٤ نساء من كاين). وقد حصلت ثمان من هذه الحوادث في عام ٢٠٠٢. وبالإضافة إلى ذلك، شهدت فتاة من شان على أنها أُجبرت على الزواج من جندي تابع للثاماداو. وفي سبع حالات (حصلت اثنتان منها في عام ٢٠٠٢) كانت إحدى مصادر المعلومات هي الضحية بالذات. أما في الحالات المتبقية فقد وردت المعلومات من أصدقاء الضحية أو أقاربها. وفي بعض الحالات سمع سكان قرية أخرى عن حوادث الاغتصاب من الضحايا. وسُجلت ثمان حالات تعرضت فيها الضحية للاغتصاب من أكثر من جندي واحد.

٥٩ - وفي معظم الحالات، يدّعي معظم الضحايا بأن مجموعة من جنود ميانمار أسروهم بينما كن يعملن وحدهن في مزارعهن. وفي بعض الحالات مثلاً، أُسرن وهن يستحممن؛ وفي حالات أخرى، أُسرن داخل قراهن بعد وصول قوات التاماداو وفرار جميع رجال القرية. وفي حادثتين منفصلتين، اغتُصبت شابة في قاعدة عسكرية. وفي إحدى الحالات، اقتيدت شابة وهي تعمل بالسخرة؛ وفي حالة أخرى، أوقفت فتاة مع ١٢ آخرين من القرويين، جميعهم من الرجال، قُتلوا لاحقاً.

الفرض التعسفي للضرائب والابتزاز

٦٠ - من بين الذين أُجريت معهم مقابلات، أشخاص فرض عليهم جيش ميانمار ضرائب تعسفية. وراوحت الأسباب المختلفة لجباية الضرائب مثلاً من المرور عبر الحقول خارج القرى، وإصلاح الطرق، ورسوم مدرسة رسمية، وتسيير دوريات داخل القرى، وضرائب العتالة، إلى "حصّة الأرز" (ألغيت حالياً)، الخ. وأفاد على سبيل المثال رجل من بلدة ميايك ماياو بولاية مون أنه كان يتوجب عليه دفع ضرائب مختلفة. فكانت ضريبة الحمال تبلغ ١٥٠ كياتا في الشهر. وكان عليه دفع ضرائب إصلاح الطرق التي تراوحت في إحدى المرات بين ٢٠٠٠ و ٥٠٠٠ كيات. وقال إن هذه الأعمال التعسفية لم تكن حكراً على جنود ميانمار إذ كان يمارسها أيضاً زعيم القرية وأمين سره - كلاهما من مون - اللذان كانا يجمعان المال، لا بل كانا أحياناً يضربان القرويين ويركلاههم. وفي عام ٢٠٠٢، كان على هذا الرجل أن يدفع ضريبة لحزب ولاية مون الجديدة [القضية ١١٥].

استخدام الألغام الأرضية

٦١ - كشف البحث أن جميع الأطراف في الصراع يستخدمون الألغام الأرضية. وأفاد بعض الأشخاص عن أن التاماداو استخدم، من جملة المستخدمين، ألغاماً أرضية لحماية معسكراته. وقدم عدد ممن أُجريت معهم مقابلات شهادات عن استخدام مجموعات

المعارضة المسلحة ألغاماً أرضية، لا سيما لحماية قواعدها الصغيرة على طول الحدود مع تايلند.

الانتهاكات المرتكبة من المجموعات المسلحة الأخرى

٦٢ - أظهر البحث وجود دليل على انتهاكات لحقوق الإنسان على يد مجموعات المعارضة المسلحة الأخرى. فإلى جانب الانتهاكات التي ارتكبتها مجموعات بموافقة رسمية أو غير رسمية من سلطات ميانمار، كجيش ولاية وا المتحدة وجيش كارين البوذي الديمقراطي، ثمة جماعات مسلحة أخرى، كاتحاد كارين الوطني والحزب التقدمي الوطني الكاريني وجيش ولاية شان - الجنوب، وحزب ولاية مون الجديدة، تورطت أيضاً في إساءة معاملة السكان المدنيين. وقد حدثت هذه الانتهاكات على جانبي الحدود.

٦٣ - ويدرك المقرر الخاص أن نتائج هذا البحث لا تستند إلا على المعلومات الأولية التي تم جمعها في تايلند. وكما ذكر مراراً لمجلس الدولة للسلام والتنمية، فإن الحاجة واضحة لإجراء تقييم داخل ميانمار للوصول إلى تقدير شديد الدقة للمسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان التي يُدعى وقوعها في مناطق الأقليات العرقية. وكان من شأن هذا التقييم أن يتيح له زيارة المناطق المشار إليها في البحث والاستماع إلى المجتمعات المحلية، والسلطات العسكرية والحكومة بشأن الانتهاكات التي يُدعى وقوعها. وللأسف، لم يمكنه مجلس الدولة للسلام والتنمية من ذلك. ويأمل المقرر الخاص أن يتم في نهاية المطاف إجراء التقييم المستقل المقترح للمساعدة في تحديد حقيقة ما حدث.

خامساً - الملاحظات الختامية والتوصيات

٦٤ - لا تزال الملاحظات الختامية والتوصيات التي قدمها المقرر الخاص في الأجزاء السابقة من هذا التقرير، فضلاً عن تقاريره السابقة (E/CN.4/2003/41 و E/CN.4/2002/45)، سارية في ضوء الحالة السائدة في ميانمار.

٦٥ - وكما أشار المقرر الخاص في كلمته أمام الدورة الأخيرة للجنة حقوق الإنسان، كان هناك بعض الخطوات الإيجابية في مجال بناء الثقة مع المجتمع الدولي، مثل الزيارة التي قامت بها منظمة العفو الدولية إلى ميانمار، والتعاون مع حكومة استراليا في مجال حقوق الإنسان، والعودة بتيسير البيئة التي تعمل فيها المنظمات غير الحكومية الدولية في ميانمار، والتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية ووكالات الأمم المتحدة، وبخاصة مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ولاية راخين فيما يتعلق بالسكان المسلمين، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة في الأمانة العامة فيما يتعلق بالمخدرات، ومع برنامج

الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مجال محاربة ذلك الوباء. غير أن هذه المبادرات لا تشكل بديلاً عن إحراز تقدم حقيقي فيما يتعلق بالقضايا الأساسية لحقوق الإنسان، حيث كانت هناك انتكاسة خطيرة بدلاً من حدوث تقدم. إذ يمكن القول بأن عملية المصالحة الوطنية "الخلية" التي بدأت عام ٢٠٠٠ باتت تواجه الآن تهديداً خطيراً، ما لم يتوفر التزام فوري وملمس من الحكومة بالمضي قدماً في العملية. فدون إحراز تقدم حقيقي نحو المصالحة الوطنية، لا يمكن أن يكون هناك أي تحسن حقيقي في حالة حقوق الإنسان في ميانمار.

٦٦ - ويؤسف المقرر الخاص أن يخلص إلى أن الأحداث الخطيرة التي وقعت في ٣٠ أيار/مايو وما بعد ذلك قد ألقت ظلالاً قاتمة على التطورات السياسية وتطورات حقوق الإنسان التي كانت تتواصل منذ تعيينه للاضطلاع بولايته في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وبالطبع، ما من شيء نهائي في الأمور السياسية، والحياة تتحرك إلى الأمام وتتغير بصورة مستمرة. غير أنه يرى، ويشاركه في رأيه المبعوث الخاص للأمين العام، أن انميار عملية الحوار مع الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية بهذه الطريقة العنيفة قد بددت كل التقدم المحرز في بناء الثقة، وأطاحت بآمال الناس في حدوث عملية انتقالية سياسية. وذلك تطور يبعث على بالغ الأسف: فكما أشار الأمين العام في بيان أدلى به في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣^١، فإن شعب ميانمار "يؤيد التغيير بصورة ساحقة"، ومن حقه أن يتمتع بنفس المكاسب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتمتع بها الشعوب في بقية جنوب شرق آسيا. كما أن ذلك بدد كل الجهود التي بذلها المجتمع الدولي، وبخاصة الأمم المتحدة، لتشجيع ودعم عملية المصالحة الوطنية. والنتيجة الأكثر إثارة للحرز، وإن كانت النتيجة التي كانت متوقعة أكثر من غيرها، هي أن مجلس الدولة للسلام والتنمية، بإبقائه داو أونغ سان سو كي قيد الاحتجاز، قد أصاب حركة المعارضة التي تعتمد بدرجة كبيرة على قيادتها بالشلل التام. فالجلس من الناحية الفعلية قد أرجأ إلى موعد غير منظور بدء عملية الانتقال السياسية إلى الديمقراطية التي وعد الشعب والمجتمع الدولي مراراً بها. وأدى هذا الموقف من جانب مجلس الدولة للسلام والتنمية إلى تجميد الإمكانيات المتنوعة للتعاون مع الدول والمؤسسات الدولية المعنية، التي أبدت استعداداً للتعاون مع ميانمار في إعادة الحياة السياسية والاقتصادية إلى حالتها الطبيعية. وبالتالي، فإن مجلس الدولة للسلام والتنمية قد وضع جهود التصدي العاجل للحالة الإنسانية المخوفة بالخطر حالياً في وضع شديد الخطورة، مع كل ما ينطوي عليه ذلك من مضاعفات بالنسبة لممارسة حقوق الإنسان.

٦٧ - والمقرر الخاص مقتنع اقتناعاً راسخاً بأنه إذا رغب مجلس الدولة للسلام والتنمية في تجديد التزامه بالعملية الانتقالية السياسية، فإنه لا بد وأن يبدأ على الفور ودون شروط بالإفراج عن داو أونغ سان سو كي، مع غيرها من المحتجزين فيما يتعلق بمحادثة ٣٠ أيار/مايو، وكذلك جميع المعتقلين السياسيين المتبقين. هذا هو الأمر الأكثر إلحاحاً الآن. ولا بد من محاسبة المسؤولين عن أعمال العنف التي وقعت في ٣٠ أيار/مايو.

٦٨ - وقد أوضحت داو أونغ سان سو كي أنه لن يكون هناك حل للتحديات التي يواجهها مجتمع ميانمار دون مشاركة كل قطاعات المجتمع، بما في ذلك الجيش الشعبي. وينطبق نفس الشيء على الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية؛ فدون مشاركتها، لن يكون هناك أي تطبيع للحياة السياسية في البلد، أو أي احتمال لحدوث عملية انتقالية سياسية فعالة وتحول إلى الديمقراطية. ويود المقرر الخاص أن يؤكد على أن مجلس الدولة للسلام والتنمية، باستمراره في سجن داو أونغ سان سو كي وتوجيه الاتهامات إليها دون أي أدلة واضحة، إنما يضر بشراسته اللازمة في عملية الانتقال المقبلة. ويوصي المقرر الخاص بقوة بأن يستأنف المجلس حواراً مع الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وسائر القوى السياسية في البلد، بما يمكن شعب ميانمار من إيجاد حلول للتحديات الهائلة التي تواجهه.

٦٩ - ويأمل المقرر الخاص أن ينظر مجلس الدولة للسلام والتنمية بصورة إيجابية في طلبه القيام بزيارة عاجلة إلى ميانمار لتقييم الحالة بشكل مباشر. أما إذا لم يقبل المجلس هذا الطلب، أو لم يكن بمقدوره تقديم تفسير مفصل ودقيق للأحداث، مع الإفراج في الوقت ذاته عن جميع المعتقلين السياسيين واستئناف الحوار، فإن المقرر الخاص سيكون مستعداً لأن يؤيد التوصية بإحالة الحالة في ميانمار إلى هيئات أخرى في الأمم المتحدة. وهو مقتنع بأن استمرار حالة الجمود الحالي يشكل عقبة خطيرة أمام تحسين حالة حقوق الإنسان لكل فئات شعب ميانمار. وهو يرى أن خط القمع السياسي والتوقف عن الحوار الذي يتبعه مجلس الدولة للسلام والتنمية حالياً ليس في مصلحة المجلس نفسه، وسيزيد بالتأكيد من تفاقم المعاناة الرهيبة التي يعانيها شعب ميانمار، الذين أوضحوا بجلال رغبتهم الساحقة في حدوث تغيير إيجابي، وإن كانوا لا يزالون محرومين من التمتع بمزاياه حتى الآن.

الحاشية

(أ) مكتب الأمم المتحدة للإعلام، بلاغ صحفي رقم 87/2003.

المرفق الأول

قائمة بالأشخاص الذين قابلهم المقرر الخاص أثناء زيارته إلى سجن
إنسين

- ١ - ما ثان ثاي
- ٢ - ما سان سان ماو
- ٣ - ما آي يي هتاي (مقابلة غير كاملة)
- ٤ - الدكتور ماي وين مينت
- ٥ - ساي نينت لوين
- ٦ - ثيت ناونغ سو (مقابلة غير كاملة)
- ٧ - يو ثو واي
- ٨ - سالاي تون ثان
- ٩ - يو تو بو
- ١٠ - ساو ناينغ ناينغ (مقابلة غير كاملة)

المرفق الثاني

التقييم المستقل الذي سيجريه المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار لادعاءات حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان في ولاية شان

مشروع الطرائق

الغرض

- ١ - سيتمثل الغرض من التقييم في تحديد الحقيقة فيما يتعلق بادعاءات وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في ولاية شان في ميانمار. وسيأخذ التقييم شكل تقصي الحقائق.

بؤرة التركيز

- ٢ - سيسعى التقييم إلى التحقق من ادعاءات وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان ضد السكان المدنيين في ولاية شان على أيدي القوات المسلحة وجماعات المعارضة المسلحة التي تعمل في هذه المناطق، بما في ذلك ادعاءات حدوث أعمال عنف ضد النساء، وإثبات الوقائع أو الأدلة الموثوق بها عن الانتهاكات المحتملة، وطبيعتها، وأسبابها الجذرية، وآليات إنتاجها، والمسؤولين عنها.

النطاقان الجغرافي والزمني

- ٣ - سيركز التقييم أساساً على المناطق الشرقية والوسطى من ولاية شان، وهي المناطق التي كانت مصدراً لمعظم الادعاءات. وسيتم تحديد المواقع بدقة أثناء إجراء التقييم.
- ٤ - وسيغطي التقييم الفترة من بداية تولي المقرر الخاص لمهامه (كانون الثاني/يناير ٢٠٠١) حتى الوقت الحالي، أخذاً في الحسبان الأحداث التي وقعت في الماضي وتكون ذات صلة بالظروف القائمة في السياق الراهن.

المدة

- ٥ - سيتم إجراء التقييم خلال فترة أربعة أسابيع في شهر تشرين الثاني/نوفمبر داخل ميانمار.

تكوين فريق التقييم المستقل

- ٦ - سيتألف فريق التقييم المستقل من ٥ باحثين، وموظف للاتصال أو السوقيات، و ٥ مترجمين شفويين، وسكرتيرين. وسيقوم المقرر الخاص بتحديد وتعيين جميع أعضاء الفريق، على أساس معايير الخبرة الفنية الثابتة، والكفاءة، ومراعاة التوازن بين الجنسين، والاستقلالية، والحياد، والتزاهة، والقدرة على الفهم الرشيد للأمور.

٧ - وسيقوم موظف الاتصال أو السوقيات بالاتصال بالسلطات، وتمقر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبالملاء المقيمين من الأمم المتحدة، حسب الضرورة، إلى جانب تصريف الأمور المتعلقة بالسوقيات اللازمة للبعثة.

المنهجية وطريقة العمل

٨ - سيسترشد الفريق بمبادئ التزاهة والاستقلالية والحياد الموضوعية، ويتقيد بها تقيدا صارما. وستسترشد الإجراءات بالمعايير المنهجية للأمم المتحدة المطبقة في الأنشطة الدولية لتقصي الحقائق، ومن بينها اختصاصات بعثات تقصي الحقائق التي يضطلع بها المقررون الخاصون/الممثلون الخاصون للجنة حقوق الإنسان (انظر E/CN.4/1998/45). وبناء عليه، ستوفر لأعضاء الفريق الفرصة الكاملة للوصول دون عراقيل إلى جميع الأماكن ذات الصلة بالتقييم. ويمكن أن يشمل ذلك القرى، والمسكرات الحربية، ومنشآت الاحتجاز المحلية في تلك المسكرات أو خارجها. وبالمثل، ستوفر لهم إمكانية الوصول بحرية ودون عراقيل إلى جميع الأشخاص الذين يرغبون في مقابلتهم. كما سيلتقي الفريق بالمسؤولين العسكريين المعنيين في المنطقة.

٩ - وسيتخذ فريق التقييم المستقل مقرا له في أنسب المواقع لتيسير السفر والتنسيق. وستحدد المواقع بدقة في مرحلة لاحقة. ومن هناك، سيتوجه أعضاء الفريق إلى مختلف الأماكن ذات الصلة بعملهم.

١٠ - سيكون أعضاء الفريق على استعداد للسفر بصورة مكثفة بالركبات ذات الدفع بالأربع عجلات حيثما وجدت الطرق التي يمكن السير عليها بالسيارات، أو مشيا على الأقدام للوصول إلى المناطق النائية في بعض الأحيان. وسيكونون مستعدين لقضاء الليل في القرى، حيث قد تكون أماكن الإيواء والاستحمام وإمكانية الحصول على الطعام والمياه في حالة بدائية.

١١ - ولضمان الاستقلال الكامل للفريق وقدرته على التحرك، وخاصة في ضوء طبيعة المناطق التي يغطيها التقييم، سيلزم توفير السفر الجوي، وهو ما يتعين وضع ترتيبات له باستئجار طائرة (طائرة صغيرة تسع بضعة مقاعد) أشبه بالطائرة التي استأجرها الفريق الرفيع المستوى التابع لمنظمة الصحة العالمية، أو طائرة هليكوبتر، وهو الأفضل نظرا لقدرتهما الأكبر على الحركة).

١٢ - وحيثما كان السفر الجوي لازما، سيخطر الفريق السلطات المحلية بذلك مسبقا. أما الأماكن الأخرى التي تستلزم السفر على الطرق أو المشي، فسيتم ترتيبها محليا دون أن يحتاج الأمر إلى إخطار مسبق، ما لم تكن هناك شواغل أمنية معقولة تستدعي ذلك.

١٣ - وينبغي تجنب التلقين المسبق للمسؤولين المحليين أو أهل القرى، أو تخويفهم لمنعهم من التعاون مع الفريق، أو تقديم شهود مزيفين أو شهادات مزيفة، أو أي شكل من الأشكال الأخرى للتدخل بصورة سلبية.

السرية

١٤ - سيكون الاحترام التام لسرية الإجراءات والمعلومات التي يتم جمعها عنصرا رئيسيا في نجاح التقييم. وسيكون ذلك ملزما بنفس القدر للفريق ولسلطات ميانمار. وستكون المقابلات مع جميع مصادر المعلومات سرية، لا يحضرها أحد خلاف أعضاء الفريق المعنيين. وسيقتصر تحديد واختيار الأشخاص الذين تجري معهم المقابلات على المقرر الخاص، الذي سيقرر أيضا طرائق إجراء المقابلات.

١٥ - أي عرقلة للإجراءات أو تدخل فيها بغرض منع فريق التقييم المستقل من الوصول إلى الأماكن أو مصادر المعلومات اللازمة لعمله، أو بهدف منع أو ردع أو إثناء الأشخاص عن التعاون مع التقييم، أو لخرق السرية التي تحيط بعمل الفريق، ستؤدي إلى وقف التقييم على الفور، وتقديم شكوى رسمية إلى الحكومة، وربما إلغاء البعثة.

١٦ - عقب إتمام التقييم وتقديم النتائج إلى الحكومة وإلى لجنة حقوق الإنسان، سيضطلع المقرر الخاص ببعثة لما بعد التقييم يزور خلالها المواقع التي أجري فيها التقييم للتحقق من سلامة جميع الأشخاص الذي تعاونوا مع التقييم وعدم تعرضهم بعد ذلك للمضايقات أو التهريب أو الأعمال الانتقامية. وبعثة ما بعد التقييم هذه هي جزء من منهجية حماية الشهود التي طورتها الأمم المتحدة في سياق بعثات تقصي الحقائق، وقد يقوم بها المقرر الخاص أثناء مهمته التالية في شباط/فبراير ٢٠٠٤.

تقديم التقارير

١٧ - داخليا: سيكون أعضاء الفريق مسؤولين أمام المقرر الخاص فقط، ولا يقدمون تقاريرهم إلا له. ولن يتقاسم أعضاء الفريق النتائج التي يتوصلون إليها مع أطراف خارجية، ولن يؤذن لهم بالتحدث إلى وسائل الإعلام. كما أن واجب السرية الذي يقيدهم تجاه المصادر والمعلومات التي يتم جمعها سيظل قائما لما بعد إتمام التقييم. فالمقرر الخاص هو المتحدث الوحيد باسم التقييم.

١٨ - إلى الحكومة: عند إتمام التقييم، سيعيد المقرر الخاص تقريرا يصف فيه نتائجه، ويقترح فيه توصيات يمكن النظر فيها لمعالجة المسائل المتصلة بحماية حقوق الإنسان في ولاية شان. وسيقدم مشروع التقرير إلى الحكومة لإبداء تعليقاتها عليه. وكما هو الحال مع التقارير الأخرى، سينفرد المقرر الخاص بوضع هذا التقرير، وسيتحمل مسؤولية الكاملة عن محتوياته.

١٩ - إلى لجنة حقوق الإنسان: سيقدر المقرر الخاص موعد وكيفية تقديم التقرير إلى لجنة حقوق الإنسان.

الترتيبات الأمنية

٢٠ - مسؤولية ضمان حماية فريق التقييم المستقل وإجراءاته تقع على عاتق الحكومة المضيفة. وستعقد جلسة إحاطة أمنية مع السلطات ذات الصلة في ميانمار في بداية البعثة. ويجب ألا يساء استغلال الشواغل الأمنية بصورة لا ضرورة لها لتقييد حركة الفريق وما يجريه من بحث. وفي حين لا بد وأن تؤخذ الأوضاع الأمنية في الحسبان، فإنها يجب ألا توضع في مقابل متطلبات البعثة. وسيقوم موظف الاتصال/السوقيات بتقدير الأوضاع الأمنية بالتعاون الوثيق مع السلطات العسكرية المحلية وغيرها من السلطات.

٢١ - سيتم التقييم بروح من الانفتاح والحوار والتعاون والشفافية التي تميزت بها بعثات المقرر الخاص في ميانمار.